

استشراف واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر إلى خلال الفترة 2024-2033

Foreseeing the reality of economic diversification in Algeria during the period 2024-2033

حرشوش أسماء¹، بوفليح نبيل²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

تاريخ الاستلام: 2025/04/27 تاريخ القبول: 2025/06/26

ملخص: من خلال تحليل اتجاهات الناتج المحلي الخام باستثناء المحروقات للفترة 2024-2033، سعت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2033. وقد اعتمدت الدراسة على أدوات التنبؤ، بما فيها التمهيد الأسّي ومعدل النمو السنوي المركب، لتقدير القيم المستقبلية ضمن ثلاثة احتمالات: السيناريو للتشائم، والسيناريو الحالي، والسيناريو للتفاؤل. وقد بينت النتائج أن التمهيد الأسّي للزوج هو الأسلوب الأنسب لنمذجة السيناريو الحالي. وعلاوة على ذلك، أشارت الدراسة إلى نمو ثابت في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في جميع السيناريوهات، مما يؤكد قدرة الاقتصاد الجزائري على النمو والتكيف مع مختلف الظروف، بما في ذلك السيناريوهات الأكثر تحفظاً.

الكلمات المفتاح: التمهيد الأسّي؛ معدل النمو النوي للمركب؛ الناتج المحلي الخام؛ السيناريوهات

Abstract: By analyzing the trends of the Gross Domestic Product (GDP) excluding hydrocarbons for the period 2024-2033, this study aimed to forecast the future of economic diversification in Algeria during the period 2000-2033. The study relied on forecasting tools, including exponential smoothing and the compound annual growth rate (CAGR), to estimate future values under three scenarios: a pessimistic scenario, a current scenario, and an optimistic scenario. The results indicated that double exponential smoothing is the most suitable method for modeling the current scenario. Furthermore, the study pointed to a steady growth in non-hydrocarbon GDP across all scenarios, which confirms the Algerian economy's ability to grow and adapt to various conditions, including the most conservative scenarios.

Keywords: Exponential Smoothing; Compound Annual Growth Rate (CAGR); Gross Domestic Product (GDP); Scenarios.

Résumé : En analysant les tendances du Produit Intérieur Brut hors hydrocarbures pour la période 2024-2033, cette étude a cherché à anticiper l'avenir de la diversification économique en Algérie

* حرشوش أسماء

durant la période 2000-2033. L'étude s'est appuyée sur des outils de prévision, incluant le lissage exponentiel et le taux de croissance annuel composé, pour estimer les valeurs futures selon trois scénarios : pessimiste, actuel et optimiste. Les résultats ont montré que le lissage exponentiel double est la méthode la plus appropriée pour modéliser le scénario actuel. De plus, l'étude a indiqué une croissance constante du Produit Intérieur Brut non pétrolier dans tous les scénarios, ce qui confirme la capacité de l'économie algérienne à croître et à s'adapter à diverses conditions, y compris les scénarios les plus prudents

Mots-clés : Lissage exponentiel ; Taux de croissance annuel composé ; Produit Intérieur Brut ; Scénarios.

1- تمهيد :

يعد التنويع الاقتصادي، الذي يقوم على تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد كقطاع النفط والغاز على سبيل المثال وتنويع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة، أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني، وتبرز أهمية هذا النهج بشكل خاص في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، ومن بينها الجزائر، التي تسعى من خلال هذا التنويع إلى تقليل تأثير تقلبات أسعار المحروقات على اقتصادها وبناء نموذج اقتصادي أكثر مرونة واستدامة

ومنه يحقق التنويع الاقتصادي فوائد جمة تدعم النمو والاستقرار الاقتصادي، بدءاً من تقليل التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد على مصدر دخل واحد، حيث يساهم التنويع في التخفيف من هذه التقلبات عبر إيجاد مصادر دخل بديلة، وصولاً إلى خلق فرص عمل مستدامة من خلال تطوير قطاعات متنوعة كالزراعة والسياحة والصناعة والتكنولوجيا، مما يقلل من البطالة ويحقق اندماجاً اقتصادياً أوسع، ويحفز الابتكار والتطور التكنولوجي عبر تشجيع مجالات جديدة تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للدولة، وانتهاءً بتعزيز القدرة التصديرية من خلال تطوير الصناعات التحويلية والخدمات، مما يقلل الاعتماد على الواردات ويزيد الصادرات، ويحسن الميزان التجاري ويعزز الاحتياطات المالية.

يعد التنبؤ بمستقبل التنويع الاقتصادي واستشراف مساراته أحد العوامل الحاسمة في وضع السياسات الاقتصادية الناجحة، حيث يعتمد ذلك على تحليل دقيق وشامل لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الهامة، مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، وحجم الاستثمارات في المشاريع الجديدة، وتأثير التحولات العالمية المتسارعة، مثل الرقمنة والاقتصاد الأخضر، على المشهد الاقتصادي المحلي فمن خلال فهم هذه العوامل المتداخلة، يمكن لصناع القرار رسم استراتيجيات فعالة للتنويع الاقتصادي، تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات العالمية.

في السياق الجزائري، يكتسي التنبؤ بمستقبل القطاعات الاقتصادية البديلة، التي يعول عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، أهمية بالغة ذلك أن نجاح هذه القطاعات في المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مرهون بالقدرة على استشراف مساراتها المستقبلية المحتملة، وتقدير حجم الإسهام المتوقع لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال ما سبق تبرز إشكالية بحثنا فيما يلي:

ما هي المسارات المحتملة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024-2033؟

بناءً على مراجعتنا الشاملة للدراسات السابقة التي تتناول موضوع بحثنا بشكل وثيق، وبإستناد إلى التقارير العالمية الصادرة عن المؤسسات المرموقة حول الوضع الاقتصادي الراهن والتوقعات المستقبلية له، قمنا بصياغة الفرضية التالية:

تتسم المسارات الثلاثة المتوقعة بتحقيق نمو مستمر في قيمة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، إلا أن وتيرة هذا النمو تختلف من سيناريو إلى آخر.

أهمية البحث: يساعدنا هذا البحث في:

- تعميق الفهم حول مفهوم التنوع الاقتصادي، والعوامل المؤثرة فيه، والسياسات والاستراتيجيات الناجحة في هذا المجال؛
- يساهم في تمكين الباحث من اكتساب مهارات تحليل البيانات الاقتصادية واستشراف المستقبل بناء على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية؛
- يساعد الباحث في تطوير مهارات التفكير الاستراتيجي، من خلال دراسة السيناريوهات المستقبلية والاحتمالات المختلفة لمسارات التنوع الاقتصادي، مما يجعله أكثر قدرة على تحليل السياسات الاقتصادية واقتراح البدائل الفعالة؛
- يمكن البحث الباحث من التفاعل مع الواقع الاقتصادي الجزائري بعمق، من خلال دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقييم الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، وهذا يمنحه نظرة شاملة تمكنه من تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق.

أهداف البحث:

- تتبع أهمية هذه الدراسة من رغبتنا في فهم عميق لواقع الاقتصاد الجزائري واستشراف مستقبله، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي ومن هذا المنطلق، تتمثل الأهداف الدراسة فيما يلي:
- توسيع فهمنا لمفاهيم التنوع الاقتصادي، استراتيجياته، وأهميته في بناء اقتصاد مستدام، مع التركيز على التجربة الجزائرية في هذا المجال؛
- دراسة الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري، ومعرفة العقبات التي تواجه مسار التنوع الاقتصادي، مما يمكنه من تكوين رؤية شاملة حول آفاق هذا التحول؛
- تنمية قدرتنا على التنبؤ بالمسارات الاقتصادية المحتملة بناء على تحليل الاتجاهات المحلية والدولية، مما يساهم في تعزيز قدراته في استشراف التحولات الاقتصادية؛
- المساهمة في إثراء المحتوى الأكاديمي حول موضوع التنوع الاقتصادي، وفتح المجال لمزيد من الدراسات المستقبلية التي تستند إلى نتائج البحث الحالي.

1.1- الاطار المفاهيمي للدراسة :

ضمن هذا المحور، سنتبع منهجية واضحة ومفصلة لاستكشاف الأبعاد النظرية الأساسية لمتغيرات الدراسة. ستتضمن هذه المنهجية دراسة معمقة للمفاهيم والمبادئ والنظريات ذات الصلة، وذلك بهدف بناء قاعدة فهم متينة وشاملة تمكننا من تحليل هذه المتغيرات بشكل منهجي وعلمي.

أولاً: العنوان الفرعي الأول الخط Traditional Arabic، مقاس 15

أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي الأول بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور).

1- مفهوم الناتج المحلي الخام خارج المحروقات:

أ- تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو "القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتوفرة داخلها، بغض النظر عن جنسية مالكي هذه العناصر، أي أنه يشمل الإنتاج الناتج عن الموارد المملوكة بالكامل للمواطنين الحاملين لجنسية الدولة، بالإضافة إلى الإنتاج الذي تحققه العناصر الإنتاجية المملوكة للأجانب المقيمين في الدولة دون أن يكونوا من مواطنيها". (محمد، 2020)

ويعرف أيضا "تمثل قيمة أو كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال سنة واحدة، سواء كانوا مواطنين أو أجانب مقيمين داخل الحدود الجغرافية للدولة، وهذا يعكس أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي، حيث يتم احتسابه بناء على النشاط الاقتصادي داخل نطاق الدولة، بغض النظر عن جنسية الأفراد المنتجين". (هشام و بوساحة، 2023)

ب- أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي أداة حيوية تمكن صناع السياسات والبنوك المركزية من تقييم حالة الاقتصاد، سواء كان في مرحلة انكماش أو توسع، مما يسمح لهم باتخاذ الإجراءات المناسبة بسرعة، كما يستخدم في تحليل تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، مثل السياسات النقدية والمالية، الصدمات الاقتصادية، بالإضافة إلى خطط الضرائب والإنفاق. (حميداتو، 2024)

وقد أبرز كل من بول سامويلسون ووليام نوردهاوس في كتابهما الأساسي "الاقتصاد" الدور المحوري للحسابات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي، مشبهين قدرته على تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد بقدرة القمر الصناعي في الفضاء على مسح الطقس عبر قارة بأكملها، ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يأخذ التضخم في الاعتبار، يعد أكثر دقة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في قياس الأداء الاقتصادي. (Samuelson & Nordhaus, 2019)

2- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

أ- مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: (الفتاح و آخرون، 2023)

يعد قطاع الزراعة أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بشكل جوهري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي للدول، فإلى جانب دوره التقليدي في إنتاج المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، يمتد تأثيره ليشمل أنشطة متعددة، مثل الإنتاج الحيواني، وتربية الماشية، والصناعات الغذائية التحويلية، التي تضيف قيمة اقتصادية وتساهم في دعم سلاسل الإمداد الغذائي.

وتكمن أهمية هذا القطاع في قدرته على توفير فرص عمل لشرائح واسعة من السكان، خاصة في المناطق الريفية، مما يساهم في الحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة، كما أنه يعد محركا أساسيا للصناعات المرتبطة به، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات، وتصنيع المعدات الزراعية، والتجارة الغذائية، الأمر الذي يجعله ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية المستدامة.

ب- مساهمة قطاع الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي: (بشير، يونس، و أحمد، 2019) (Ndjambou, 2013)

يشكل قطاع الصناعة أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، حيث يلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي، يساهم هذا القطاع بشكل كبير في رفع معدلات الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل القومي، مما ينعكس إيجابيا على مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

تتعدد مجالات الصناعة وتتنوع بين الصناعات التحويلية، الاستخراجية، والتقليدية، حيث تؤدي كل منها دورا مهما في تعزيز الاقتصاد الوطني، تساهم الصناعات التحويلية في تحويل المواد الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة، مما يدعم عملية التصنيع المحلي ويحد من الاعتماد على الواردات.

ت-مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي: (Ekaterina, 2021) و Borchert and others (2020)

يعد قطاع الخدمات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصادات الحديثة، حيث يسهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز استدامته، فهو يشكل جزءا متزايدا من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، مما يجعله عنصرا رئيسيا في تطور المجتمعات وتحسين جودة الحياة.

يعود تزايد أهمية قطاع الخدمات إلى عدة عوامل، من أبرزها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، التي أدت إلى توسع نطاق الخدمات المقدمة وزيادة الطلب عليها. فقد شهد العالم تحولا كبيرا من الاقتصادات التقليدية المعتمدة على الزراعة والصناعة إلى اقتصادات قائمة على المعرفة والخدمات، حيث أصبح الابتكار والتكنولوجيا عاملين حاسمين في تحسين الكفاءة وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة عالية.

يضم هذا القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والشركات، وتشمل الخدمات المالية والمصرفية، والتجارة الداخلية والدولية، والسياحة، والنقل والمواصلات، والاتصالات، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الحكومية، والخدمات اللوجستية، وغيرها من المجالات التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بناء على ذلك، فإن تعزيز قطاع الخدمات يعد استراتيجية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، حيث تتطلب الحكومات وضع سياسات داعمة، تشمل تحسين البنية التحتية، وتطوير المهارات البشرية، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز ريادة الأعمال في مجال الخدمات ومن خلال هذه الجهود، يمكن لقطاع الخدمات أن يواصل نموه ويظل أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمي في المستقبل.

2 - تحليل البيانات والتنبؤ بها:

يخصص هذا الجزء لتحليل الخصائص الإحصائية لبيانات المتغير المدروس، حيث سيتم التركيز على كشف الاتجاهات والأنماط الرئيسية التي تظهر في هذه البيانات يلي ذلك، تقييم دقة وملاءمة مجموعة متنوعة من نماذج التمهيد الأسّي بهدف اختيار النموذج الأمثل للتنبؤ بقيم المتغير، سيتم الاعتماد على معايير إحصائية صارمة لضمان اختيار النموذج الأكثر دقة للتنبؤات انطلاقا من النموذج المختار، سيتم إعداد توقعات مستقبلية لقيم المتغير للفترة من 2020 إلى 2025، مما سيوفر رؤية واضحة حول مساراته المستقبلية المحتملة.

أولا: التحليل الوصفي لسلسلة التغير في قيم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر:

يوضح الشكل رقم (1) تطور قيمة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر على مدى الفترة من عام 2000 إلى عام 2023، يشير الرسم البياني بوضوح إلى اتجاه تصاعدي في قيمة هذا المؤشر مع مرور الوقت، مما يعكس ارتفاعا في مستوى قيمة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر.

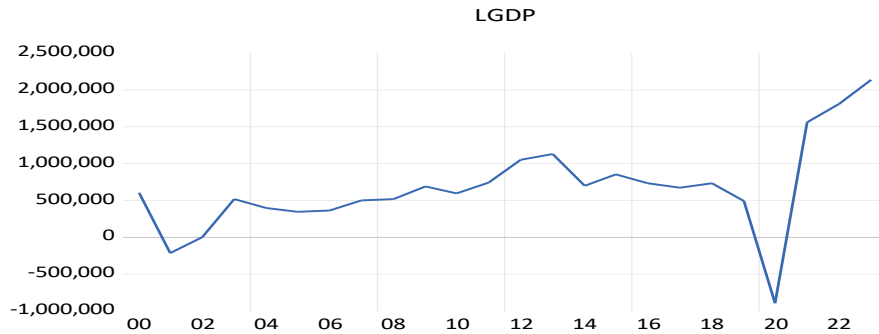
وقد بدأ هذا الارتفاع بالانخفاض بشكل ملحوظ بعد عام 2009، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خاصة أزمة الرهن العقاري.

شهدت الفترة من 2009 إلى 2019 نموا اقتصاديا متذبذبا في الجزائر، مع تسجيل أعلى قيمة للتغيير في عام 2013 حيث بلغت 1,125,546.6 مليون دينار جزائري ومع ذلك، بدأ هذا النمو في الانخفاض تدريجيا حتى عام 2019.

في عام 2020، تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بجائحة كوفيد-19، حيث انخفض التغيير بشكل حاد (-901,936.7 مليون دينار جزائري)، ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى التداعيات السلبية للجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبعد تجاوز فترة الجائحة، شهد الاقتصاد الجزائري انتعاشا قويا خلال الفترة من 2021 إلى 2023، حيث ارتفع التغيير إلى 1,555,183.2 مليون دينار جزائري في 2021، ثم إلى 1,808,074.6 مليون دينار جزائري في 2022، وبلغ أخيرا 2,130,297.4 مليون دينار جزائري في 2023، ويشير هذا النمو المتسارع إلى تعافي الاقتصاد الجزائري بشكل ملحوظ بعد جائحة كوفيد-19.

الشكل رقم 01: السلسلة الزمنية لقيمة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحويصلة الاقتصادية لبنك الوطني للإحصاء

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf

https://www.ons.dz/IMG/pdf/Compt2021_2023.pdf

يظهر التحليل الإحصائي للناتج الداخلي الخام خلال فترة زمنية محددة عدة مؤشرات مهمة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للناتج الداخلي الخام 663,852.18 مليون دج، مما يشير إلى أن القيمة المتوسطة للناتج خلال تلك الفترة كانت عند هذا المستوى، أما الوسيط الذي يمثل القيمة التي تفصل بين النصف الأعلى والنصف الأدنى من البيانات، فبلغ 632,317.25 مليون دج.

ويعتبر الانحراف المعياري، الذي يقيس تشتت البيانات حول المتوسط، مرتفعا نسبيا حيث بلغ 603,053.04 مليون دج، هذا يشير إلى وجود تباين كبير في قيم الناتج الداخلي الخام عبر السنوات المختلفة.

وقد تم تسجيل الحد الأدنى للناتج الداخلي الخام في سنة 2020، حيث بلغ -901,936.7 مليون دج. هذه القيمة السالبة قد تعكس أزمة اقتصادية كبيرة أو حدثا استثنائيا أثر سلبا على الاقتصاد في المقابل، تم تسجيل الحد الأقصى للناتج في سنة 2023، حيث بلغ 2,130,297.4 مليون دج، مما يدل على نمو اقتصادي ملحوظ في السنوات الأخيرة.

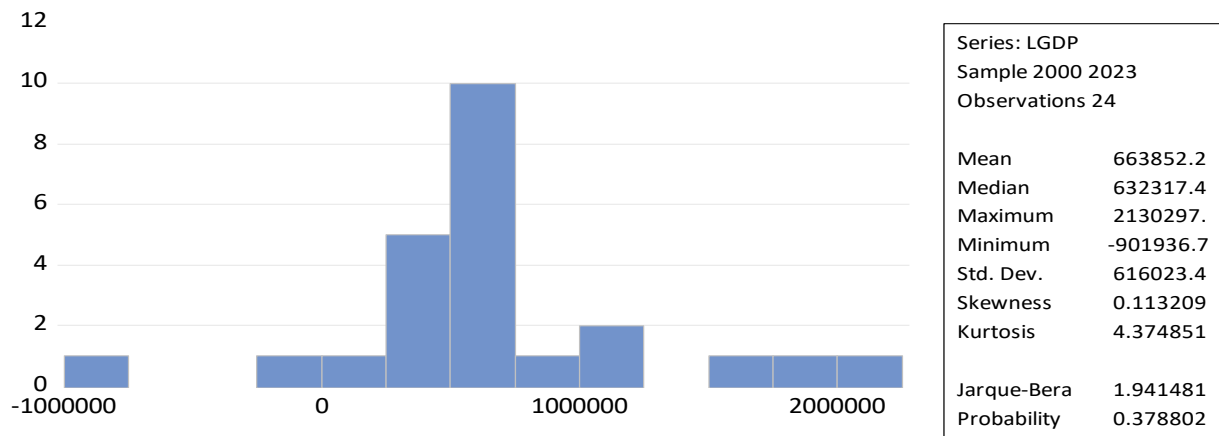
ويعكس المدى، الذي يمثل الفرق بين الحد الأقصى والأدنى، التغير الكبير في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ 3,032,234.1 مليون دج.

أما بالنسبة للالتواء، الذي يقيس مدى تماثل التوزيع، فبلغت قيمته 0.113209، وهي قريبة من الصفر، مما يشير إلى توزيع شبه متمائل للقيم حول المتوسط.

أخيراً، بلغ التفلطح، الذي يقيس مدى تركيز البيانات حول المتوسط، 4.374851، وهي قيمة أكبر من 3، مما يدل على أن التوزيع يقترب من التوزيع الطبيعي مع وجود بعض القيم المتطرفة.

ومنه يظهر التحليل الإحصائي لسلسلة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لا تعاني من التشتت ولا من وجود قيم متطرفة، الأمر الذي يعد مناسباً لعملية قياس والتنبؤ.

الشكل رقم 02: مؤشرات الإحصائية الوصفية لسلسلة الزمنية



المصدر: بالاعتماد على نتائج المستخرجة من eviews12

ثانياً - تحديد طريقة التنبؤ المثلى:

تعتمد عملية التنبؤ بالتمهيد الأسّي على عدة طرق، بما في ذلك التمهيد الأسّي البسيط والمزدوج، بالإضافة إلى طرق هولت - وينتر الثلاثة (بدون موسمية، جمعية، ضربية)، استخدمت هذه الطرق الخمس في تحليل سلسلة زمنية لنمو قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023، وتقديم تنبؤات داخل العينة للفترة من 2024 إلى 2033، يهدف ذلك إلى مقارنة نتائج التمهيد والتنبؤ بالقيم الأصلية للسلسلة، واختيار الطريقة الأنسب.

يوضح الجدول رقم (1) نتائج التمهيد والتنبؤ باستخدام الطرق الخمس المذكورة، بناءً على مبدأ تقليل معياري RMSE و SSR، تم اختيار طريقة التمهيد الأسّي المزدوج كأفضل طريقة، حيث حققت أفضل المعايير، سيتم استخدام هذه الطريقة للتنبؤ بنمو قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر للفترة المحددة.

الجدول رقم 01: مقارنة نتائج التنبؤ بطرق التمهيد الأسّي

	α	β	γ	RMSE	SSR
SES	0.4580			593053.6	8.44 E+12

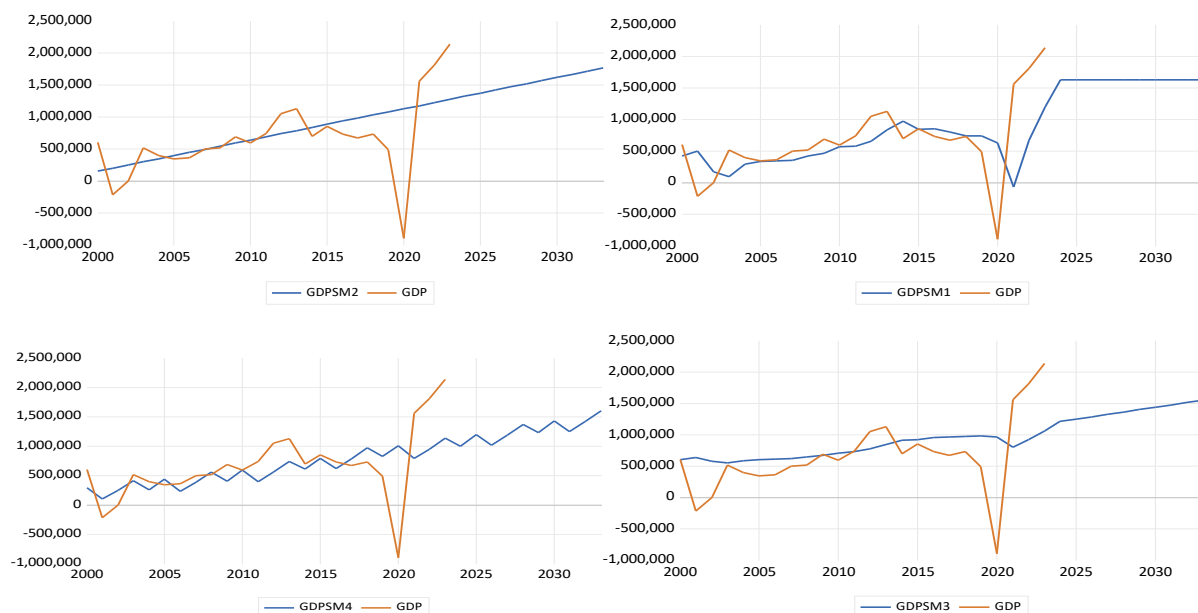
DES	0.001			526769.7	6.66 E+12
HW-noseasonality	0.1100	0.0000		575104.6	7.94 E+12
HW-Additive	0.0100	0.8702	0.0100	544117.6	7.11 E+12
HW-Multiplicative	0.0873	0.9817	0.1097	545672.8	7.01 E+12

المصدر: بالاعتماد على نتائج المستخرجة من **evIEWS12**

يوضح الشكل رقم 3 مقارنة بين السلسلة الزمنية الأصلية والممهدة لنمو قيمة الناتج المحلي الخام (خارج قطاع المحروقات) في الجزائر، وذلك باستخدام خمس طرق مختلفة للتمهيد الأسّي، ويلاحظ من الرسم وجود بعض الانحرافات بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة خلال الفترة من 2024 إلى 2033، وهي نسبة طبيعية في عمليات التنبؤ ومع ذلك، يتم اختيار الطريقة الأنسب بناءً على تقليل هذه الانحرافات إلى الحد الأدنى.

وبالنظر إلى الشكل، نلاحظ أن طريقة التمهيد الأسّي المزدوج تحقق أقل مسافة بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة، مما يجعلها الطريقة المثلى للتنبؤ وفقاً لأسلوب التمهيد الأسّي، وقد بلغت قيمة معيار RMSE لهذه الطريقة 526769.7، بينما بلغت قيمة معيار SSR ما يقدر بـ $E+126.66$ ، وتعتبر هاتان القيمتان الأصغر مقارنة بالطرق الأخرى المستخدمة.

الشكل رقم 03: مقارنة القيم المتنبأ بها مع القيم الفعلية للطرق الخمسة



المصدر: بالاعتماد على نتائج المستخرجة من **evIEWS12**

ثالثاً- التنبأ بنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2024-2033:

باستخدام طريقة التمهيد الأسّي المزدوج، تم تحليل سلسلة زمنية لنمو الناتج المحلي الخام في الجزائر (باستثناء قطاع المحروقات) خلال الفترة من 2000 إلى 2023. ويهدف هذا التحليل إلى التنبؤ بقيمة النمو المستقبلي للناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة من 2024 إلى 2033.

وقد أظهرت النتائج أن معامل التمهيد (ألفا) قد بلغ 0.001، كما هو موضح في الجدول رقم 2.

الجدول رقم 02: نتائج طريقة التمهيد الأسّي المزدوج لسلسلة الزمنية

Parameters: Alpha		0.0010
Sum of Squared Residuals		6.66E+12
Root Mean Squared Error		526769.7
End of Period Levels:	Mean	1270180.
	Trend	48896.91

المصدر: بالاعتماد على نتائج المستخرجة من evIEWS12

يوضح الجدول رقم 03، القيم المتوقعة لنمو الناتج المحلي الخام في الجزائر، باستثناء قطاع المحروقات، وذلك للفترة من 2024 إلى 2033، كما يتضح من الجدول، فإن معدل النمو قيمة الناتج المحلي الخام غير النفطي يظهر اتجاهًا تصاعديًا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع قيمته من 2217639,59 مليون دج سنة 2024 إلى 2604317,23 مليون دج سنة 2028 ثم إلى 3183812,86 مليار دج سنة 2033.

الجدول رقم 03: القيم المتوقعة لنمو الناتج المحلي الخام في الجزائر

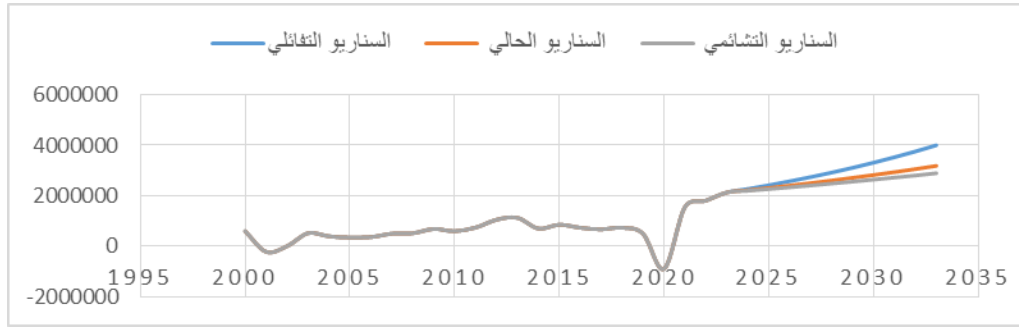
	2028	2027	2026	2025	2024
GDP	2604317,23	2501745,66	2403213,89	2308562,82	2217639,59
	2033	2032	2031	2030	2029
	3183812,86	3058417,73	2937961,32	2822249,1	2711094,24

المصدر: بالاعتماد على نتائج المستخرجة من evIEWS12

3 - النتائج ومناقشتها :

رغم أن الأساليب الكيفية شائعة في بناء السيناريوهات، يمكن الاستفادة من المؤشرات الكمية للعوامل المؤثرة على الظاهرة المدروسة، اعتمدت هذه الدراسة هذا النهج، حيث أن المتغيرات المستخدمة هي قيم كمية وليست كيفية، في هذا الجزء من الدراسة، سنبيّن المسارات المستقبلية للظاهرة، ونعرض مصفوفة السيناريوهات والسيناريوهات الخاصة بمعدل قيم الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

الشكل رقم 04: تمثيل بياني لمختلف مسارات تطور معدل قيمة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 1

تشير التوقعات الاقتصادية إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للنمو الاقتصادي في الجزائر حتى عام 2033، يتوقع السيناريو المتفائل نموا قويا، حيث يرتفع الناتج المحلي الخام من 2,268,766.73 مليون دج في 2024 إلى 3,998,861.06 مليون دج في 2033، بمتوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 6.5%، أما السيناريو الحالي، فيتوقع نموا معتدلا ومستداما، حيث يرتفع الناتج المحلي الخام من 2,217,639.59 مليون دج في 2024 إلى 3,183,812.86 مليون دج في 2033، بمتوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 4.1% في المقابل، يتوقع السيناريو المتشائم نموا أقل، حيث يرتفع الناتج المحلي الخام من 2,196,336.62 مليون دج في 2024 إلى 2,890,858.87 مليون دج في 2033، بمتوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 3.1%.

ويظهر الفرق الكبير بين السيناريو المتفائل والمتشائم (1,108,002.19 مليون دج في 2033) مدى تأثير السياسات الاقتصادية والاستثمارات على النمو المستقبلي، بينما يعتبر السيناريو الحالي هو الأكثر ترجيحاً في حالة عدم حدوث تغييرات اقتصادية كبيرة، وهذا ما تظهره مصفوفة التأثير التالية:

الجدول رقم 04: مصفوفة التأثير

قيمة نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	معدل النمو	
3,998,861.06 مليون دج	6,5%	السيناريو التفاؤلي
3,183,812.86 مليون دج	4,1%	السيناريو الحالي
2,890,858.87 مليون دج	3,1%	السيناريو التشاؤمي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الشكل 4

1- السيناريو التفاؤلي: قفزة نوعية نحو اقتصاد مزدهر (معدل نمو 6.5%)

يمثل هذا السيناريو رؤية طموحة للاقتصاد الوطني، حيث يتوقع تحقيق أداء استثنائي يقوده إلى تحقيق نمو سنوي بنسبة 6.5%، هذه النسبة الطموحة تعني قفزة نوعية في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، ليصل إلى رقم قياسي قدره 3,998,861.06 مليون دينار جزائري.

لتحقيق هذا السيناريو الطموح، لا بد من ضخ استثمارات هائلة وزيادة الإنتاجية بشكل ملحوظ، يستلزم ذلك أيضا تبني سياسات اقتصادية محفزة، تشجع على:

- جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية : تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات وتوفير الحوافز؛
- تنمية القطاعات غير النفطية : توجيه الجهود نحو تعزيز الصناعة، والزراعة، والسياحة، والتكنولوجيا، والخدمات، وتنويع مصادر الدخل الوطني؛
- تحسين الإطار التشريعي :مراجعة وتطوير القوانين واللوائح لتسهيل عمل الشركات وتحسين مناخ الأعمال.

2- السيناريو الحالي: استقرار نسبي في معدل النمو

يعكس السيناريو الحالي التوقعات الاقتصادية بناء على المعطيات الراهنة، حيث يتوقع أن يحقق الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات معدل نمو مستقر يبلغ 4.1% سنويا وفقا لهذا السيناريو، ستصل قيمة نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات إلى 3,183,812.86 مليون دج بحلول عام 2033، مما يشير إلى تحسن تدريجي في الأداء الاقتصادي، لكنه يظل ضمن نطاق النمو المعتدل دون قفزات كبيرة.

يعتمد هذا السيناريو على فرضية استمرار السياسات الاقتصادية الحالية دون إدخال تغييرات جوهرية على هيكل الاقتصاد، مما يعني أن العوامل الدافعة للنمو ستظل كما هي دون تحفيز إضافي من خلال إصلاحات أو استثمارات كبرى، ورغم استقرار النشاط الاقتصادي وتدفق الاستثمارات بشكل متوازن، فإن غياب المبادرات التنموية الكبرى قد يحد من تحقيق قفزات اقتصادية نوعية.

3- السيناريو التشاؤمي:

في هذا السيناريو، من المتوقع أن يشهد معدل النمو الاقتصادي للجزائر تباطؤا ملحوظا بحلول عام 2033، حيث من المقدر أن يصل إلى 3.1%، مقارنة بالمعدلات الحالية، سينتج عن هذا التباطؤ قيمة نمو إجمالية للناتج المحلي الخام خارج المحروقات تبلغ حوالي 2,890,858.87 مليون دينار جزائري.

يشير هذا التباطؤ في النمو إلى وجود تحديات اقتصادية كبيرة تواجه الجزائر، والتي قد تعيق قدرتها على تحقيق نمو مستدام وتحسين مستوى معيشة المواطنين، تشمل هذه التحديات:

- انخفاض الاستثمارات : قد يؤدي عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي إلى إحجام المستثمرين المحليين والأجانب عن ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الجزائري، هذا النقص في الاستثمارات سيؤثر سلبا على فرص النمو والتوسع في مختلف القطاعات، مما يقلل من خلق فرص العمل ويزيد من الضغوط على الاقتصاد؛
- ضعف الثقة في بيئة الأعمال :عدم اليقين بشأن المستقبل الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى ضعف الثقة في بيئة الأعمال، قد يؤدي إلى تباطؤ المشاريع الجديدة وتأجيل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، هذا سيؤثر سلبا على الديناميكية الاقتصادية ويقلل من قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات؛
- ضعف تنويع الاقتصاد :استمرار اعتماد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، مع عدم تطوير قطاعات إنتاجية متنوعة، يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، غياب استراتيجيات واضحة لتعزيز الصناعات غير النفطية، مثل التكنولوجيا، والزراعة، والصناعات التحويلية، سيؤدي إلى نقص في الإيرادات وتنويع مصادر الدخل، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد؛
- تأثر الاقتصاد بالعوامل الخارجية : يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على العوامل الخارجية مثل أسعار النفط في الأسواق العالمية، أي تقلبات في هذه الأسواق، مثل انخفاض أسعار النفط، أو التضخم العالمي، أو ارتفاع أسعار الفائدة، أو انخفاض

الطلب على الصادرات، ستؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي المحلي بالإضافة إلى ذلك، الأزمات الاقتصادية الدولية، مثل الكوارث الطبيعية، الأوبئة، أو الحروب التجارية، يمكن أن تضعف التجارة الخارجية وتقلل من تدفقات النقد الأجنبي إلى الجزائر.

4- الخلاصة:

شهد الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في الجزائر تحسنا مستمرا خلال الفترة 2000-2024، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات، وقد جاء هذا التطور نتيجة السياسات الحكومية الرامية إلى دعم القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات، بهدف خلق قاعدة اقتصادية أكثر استدامة.

خاصة بعد أزمة كوفيد-19، أصبحت الحاجة إلى التنويع الاقتصادي أكثر إلحاحا، حيث واجه الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة بفعل تراجع أسعار النفط وتأثيرات الجائحة على النشاط الاقتصادي العالمي، استجابت الحكومة لهذه الأزمة من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، ودعم المؤسسات الناشئة، وتشجيع التصنيع المحلي، مما ساهم في تحفيز النمو خارج قطاع المحروقات.

وقد لوحظ ذلك بوضوح عند بناء السيناريوهات الثلاثة، حيث تميزت جميعها بالنمو المستمر للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وإن كان بنسب متفاوتة بين سيناريو وآخر، مما يعكس قدرة الاقتصاد على النمو والتكيف مع التغيرات لذلك، من الضروري أن تستمر الجهود الدولة في تعزيز القطاعات الإنتاجية، وتحسين بيئة الاستثمار، ودعم الابتكار، لضمان استمرار التطور بعيدا عن تقلبات السوق والعوامل الخارجية، فحتى في أصعب الظروف، يمكن اتخاذ تدابير إصلاحية تساهم في تحقيق نمو مستدام ومستقر، مما يجعل السيناريو المتشائم مجرد تحذير قابل للتصحيح وليس حتمية اقتصادية..

5- ملاحق :

Références

- Borchert, I., & and others. (2020). *THE EVOLUTION OF SERVICES TRADE POLICY SINCE THE GREAT RECESSION*. World Trade Organization Economic Research and Statistics Division.
- Ndjambou, P. (2013). *diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives*. thèse de doctorat présentée à l'université de QUÉBEC à CHICOUTIMI, octobre .
- Samuelson, P., & Nordhaus, W. (2019). . *Economics*. McGraw-Hill.
- Ekaterina, N. (2021). EXPORT OF HIGHER EDUCATION AS THE TOOL FOR COMPETITIVENESS IMPROVEMENT OF ECONOMIES IN THE WORLD. *Journal Международная торговля и торговая политика*, Volume7(Issue 2), P 135.
- معرفة الزراع بالتوصيات الفنية المتعلقة تسويق محصول البرتقال في بعض قرى مركز التل الكبير .(2023). أخرون & .ع.ع.، الفتح 2.ص 44، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي .والقصاصين بمحافظة الإسماعيلية

- الأكاديمية .، الصناعة التحويلية كخيار إستراتيجي للتنويع الاقتصادي في الدول العربية، (2019). ن. أحمد & ز. يونس .م. ب. بشير /35ص, (02العدد) 12/المجلد , للدراسات الاجتماعية والانسانية
- 2016-2030.دراسة تطبيقية على الفترة ' ARIMA أهمية التنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي للجزائر باستخدام نماذج . (2024). ن. حميداتو 391ص, (2العدد) 9/المجلد , مجلة إقتصاد المال والأعمال
- مجلة إقتصاديات شمال 2010-2018.أثر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة . (2020). ح. م. محمد 40ص, (22العدد) 16/المجلد , إقتصاديات شمال إفريقيا
- "1995-2020دراسة حالة الجزائر "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الناتج المحلي الإجمالي . (2023). م. بوساحة & .ق. هشام 520ص, (1العدد) 13/المجلد , مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية